خواطر تاريخية

عدنان الحسني

اللغة العربية ج ١

اطلعت على بعض مايعرض من برامج يسمى بعضها ثقافيا. اقول بعضها وليس كلها حيث ان البعض الاخر فيه شيء من الفائدة لابأس بها.. ولما خرج مقدم تلك البرامج او مقدمة تلك البرامج على استعارة المفرد للجمع في تلك المعاني.. سرحت بفكري الى الوراء من التاريخ واجتررت كل ما املك من معلومات باتجاه لغتنا العربية الجميلة وكيف ان العلماء الذين دأرسوها ذهبوا بعيداً في تخصصاتهم اللغوية وهم رغم ذلك العوز في توفر الادوات والوسائل الناقلة الا انهم ومن حرصهم على لغتهم وتهيئة كل التحليلات لمعاني تلك اللغة التي ما من امة تقدم بهويتها الا من خلال المحافظة على مقدمات وجودها وتلك الهوية هي اللغة فهي بالاضافة الى ذلك وسيلة التخاطب التي عليها اعتماد الفهم والايصال وما ميز اللغة العربية بالاضافة الى قواعدها والنطق بها حيث ان كثيراً من الكلمات يتغير معناها بالنطق في الجملة ولما مرت اللغة باجواء المتغيرات الظرفية وجدت نفسها غير متأثرة وبقيت أصيلة محافظة على وزنها وميزاتها، وهذا فضل من الله سبحانه لكن ان تكون اللغة ملحونة على لسان الناطقين بها فهذا ما لايقبل، ان من ميزات لغتنا هو ايصال المراد من القول بالنطق السليم والتحريك الصحيح والتأني في السرد.

ولكن ما اشاهده واسمعه احياناً متعمداً الاستماع واحياناً اخرى من غير قصد اذ ان الكلمات تضرب سمعي فتوتر الآذان لتدغدغ الاعصاب فتضحك لا استهزاء بل تعجباً لما يحدث ان كل وسيلة اعلام مسموعة أو مرئية أو مقروءة لابد وان تكون المعايير عندهم على مستوى من القبول لدى المذيع او المقدم او الكاتب فبعض قنواتنا التلفزيونية او اذاعتنا... ترى في مقدميها العجب في اسلوب القراءة.. والطامة الكبرى عند قراءة الاخبار فمذيع الاخبار او المذيعة لا يقدر احيانا على نطق الكلمات المعربة بشكل دقيق ومقبول ناهيك عما يغلطونه في العربية، فلو ان هؤلاء ثقفوا انفسهم على اقل تقدير في مجال اللغة التي هي اداتهم للتمييز بين الجيد منهم وبين غير الجيد.. فالادوات الاخرى في الثقافة ربما ليست متوفرة لديهم فهم يحتاجون الى ثقافة عامة.

اللغة العربية

السيد المسيح في الأدعية الايزيدية

جندي عثمان اوسو/ بيبان

دخل شخص السيد المسيح في الميثولوجيا واصبح كنزا من كنوز التراث البشري ورصيدا ثمينا تأخذ منه البشرية العبر والدروس وتجعله المثل الاعلى لمسيرة حياتهم في هذا العالم. لقد وردت اشارات واضحة لبشارة مجد السيد المسيح من قبل انبياء العهد القديم ايليا وارميا واشعيا كما اصبح الرسل والتلاميذ شهود عيان لمعجزاته الخارقة واياته العجيبة في العهدالجديد. وفي القرآن الكريم أصبح النبي عيسى "عليه السلام" البشير والرسول قد خلت من قبله الرسل. وللسيد المسيح في الديانة الايزيدية مكانة مقدسة وجليلة حيث يرد اسمه في قصائدهم الدينية وادعيتهم وصلواتهم حتى تمثل عندهم بالجبل الشامخ والصامد الذي لا تؤثر فيه تغيرات الزمن العاتية كما في المقولة الدينية المتداولة بكثرة في الديانة الايزيدية "عيسا جيايا مريم دايا عيسا شنوره خودايا" والتي تعني عيسى هو الجبل امه مريم وهو من نور الله.

والجبل في الميثولوجيا الايزيدية هو رمز القوة والصلابة والصمود والعلى وهو بمثابة اوتاد الخيمة للارض كما انه يعتبر المسكن الاول للانسان حيث الحياة بدات من كهوفها ومغاراتها. كما انه كان الملاذ الامن للانبياء والصالحين فقد كانت ولادة الطفل يسوع في مغارة في بيت لحم. ونزول الوحي على النبي محمد "ص" كان في غار حراء في ارض مكة المكرمة. وان الشيخ عادي "ع" عاش حياة الزهد والتصوف في مغارة في ارض لالش المقدسة لفترة تقارب التسعين عاما قضاها في الدعاء والصلاة والسجود لله. كما وردت اسماء الكهوف والمغارات في العديد من الادعية الايزيدية. يرد اسم النبي عيسى في صلاة غروب الشمس كل يوم حيث يقولون "بدنه خاترا له وح وقه له مه حه وا وناده مه عيسا بن مريمه" وهي تعني لاجل اللوح والقلم وحواء وادم وعيسى ابن مريم احفظ لنا يا رب ولجميع الناس هذا العالم وفي كل الازمنة.

هكذا وبقلوب خاشعة وايمان صادق يتوجه الناس بالدعاء لمجد اسم النبي عيسى في صلاة الغروب لما لمكانته السامية عند الله عز وجل فهو من نور الله وهو رمز العلم والمعرفة وهو كالبداية مثل ادم وحواء. وفي دعاء التكوين يرد اسم النبي عيسى "ع" مع الانبياء ابراهيم الخليل وموسى عليهم السلام. وفي باب التعامل مع الناس ترد في الادعية الايزيدية الفكرة ذاتها التي كان السيد المسيح يدعو اليها في رفض الكراهية والحقد والدعوة الى المحبة والسلام. اذ يرد في هذا الدعاء ما معناه اذا رفع صديقك يده عليك فلا ترفع انت يدك عليه واذا لم يبادر هو الى مساعدتك بادر انت الى مساعدته وفي الديانة الايزيدية قصيدة دينية عن النبي عيسى واحد السلاطين تسمى "جمجمي سلتان" جمجمة السلطان وهي قصيدة شعرية طويلة تمثل حوارا فلسفيا شيقا واسلوبا شعريا جميلا بين النبي عيسى واحد السلاطين في العهود الغابرة. فقد كان ذلك السلطان من عظماء الملوك في التاريخ، كان عادلا في حكمه على رعيته يفرج عن السجناء ويطعم الفقراء ويكسوا المساكين وكان له جيش جرار يزلزل الارض من تحت اقدامهم وكان يعبد الثور حيث عمل كل شيء لاجله فبنى له القصور والمعابد واوكله حماية اسوار مدينته وعندما مات السلطان أخذ الى الجحيم لثلاثة ايام. يذهب الثور الى باب الجحيم ويطلب الافراج عن سلطانه مهددا بهدم اركان الجحيم بقوته الهائلة يطلب ملاك الجحيم من ربه الافراج عن السلطان العظيم وتنتهي القصيدة بهذه الكلمات جوابا على سؤال النبي عيسى حيث يقول السلطان: "يا نبي عيسى يا ليتني لم احكم ولم اكن ملكا فبرغم جميع اعمالي وافعالي أدخلت النار لمدة ثلاثة ايام".

استقلالية مجالس المحافظات

ادارة معاصرة... وليست مشروعا انفصاليا

د. غضنفر حكمت الشيخ

طموح مشروع نحو استقلالية مجالس المحافظات في الحياة السياسية والاجتماعية في العراق الجديد تحت اسلوب ديمقراطي حر ونزيه ذات طابع مرن يعبر عن طموحات وامال الناخبين خلال الانتخابات في ظل الواقع السياسي الحديث بالشكل الذي يجعله مساهما في صنع سياسة البلد.

تتمتع مجالس المحافظات باستقلالية تامة في مزاولة مهامها الادارية والمالية في المحافظة في هذا الجانب هي غير تابعة لحكومة المركز كونها منتخبة من سكان المحافظة انفسهم، ولا تمارس حكومة المركز اي وصاية او اشراف او مراقبة على مجالس المحافظات.

ولا يجوز اقالة رئيس واعضاء مجالس المحافظات على يد الحكومة الاتحادية او احد مسؤوليها الا اذا ادين من قبل محكمة ذات اختصاص بجريمة وفقا للقانون "المادة/ ٥٥ الفقرة واحد من قانون ادارة الدولة".

ولمزيد من الايضاح حدد الدستور مجموعة من الاختصاصات والمهام التي تدار بالتشارك بين الحكومة الاتحادية المركزية ومجالس المحافظات.

اننا نجد كثيراً من الدول تفرض النظام المركزي ويصح معه اطلاق وصف المركزية الشديدة فانه يبدو من الصعب بالمقارنة ان تكون هناك "لا مركزية مطلقة" لان اللامركزية الادارية لا تستطيع النجاح الا بوجود تشخيص لنوع معين من المركزية.

وبالتالي يجب وضع حدود لحماية استقلالية مجالس المحافظات مع بيان شمولية التضامن داخل الدولة التي تسعى الى الوحدة بعيدا عن المخططات الانفصالية.

لاشك ان هناك مزايا لنظام اللامركزية الادارية الا انه بنفس الوقت ربما هناك عيوب او انتقادات قد تبدو صحيحة اذا ما تم اجراء اخر واعادة نظر تمشيا مع مصلحة الشعب والوطن في آن واحد منها:

١. تمثل اللامركزية الادارية خطرا وتحديا للوحدة الادارية داخل الدولة الواحدة وذلك لان المجالس المنتخبة في المحافظات ربما ستتولى ادارة مصالح ومرافق المحافظة على نحو مختلف عن اسلوب الادارة المتبع في "المركز" وباقي المحافظات.

٢. تعد مجالس المحافظات اقل خبرة وتفتقد الى المهارات والمؤهلات الفنية التي يتمتع بها موظفو الادارة المركزية.

٣. تعد اللامركزية الادارية اكثر تبذيرا من المركزية وميلا الى زيادة عدد المصالح او المرافق العمومية.

٤. ربما يكون احد نتائج اللامركزية تشتت وتبعثر السلطة الى الحد الذي يفقد الدولة هيبتها.

الاختصاصات المشتركة بين الحكومة الاتحادية المركزية ومجالس المحافظات وحكومات الاقاليم:

١. ادارة النفط والغاز المستخرج من الحقول الحالية من قبل الحكومة الاتحادية بالتشارك مع المحافظات المنتجة ولا يتعدى الى الملكية لان الدستور قرر ان ملكية النفط والغاز هو ملك الشعب العراقي وليس لمحافظة معينة او اقليم معين مع عدم شمول باقي الثروات الطبيعية التي يمكن ان توجد في المحافظات كالكبريت والزئبق والفوسفات.

٢. رسم السياسات الاستراتيجية لتطوير ثروة النفط والغاز ويلاحظ ان هذا الاختصاص مشترك بين المركز وحكومات الاقاليم ومجالس المحافظات المنتجة، ان كثرة هذه الجهات التي تدير عملية رسم السياسة الاستراتيجية ستولد شعورا لدى المستثمرين بتعدد مراكز القرار وتشتته.

٣. ادارة الاثار والمواقع الاثرية والبنى التراثية والمخطوطات والمسكوكات.

٤. ادارة الكمارك ورسم السياسة الكمركية لن تدخل ضمن الادارة المشتركة لانها من اختصاص الحكومة الاتحادية المركزية فقط.

٥. رسم السياسة الصحية من اختصاص الحكومة الاتحادية المركزية.

٦. رسم السياسة التعليمية والتربوية العامة.

ويلاحظ ان رسم السياسة البيئية والصحية والتعليمية لا يشمل ادارة المرافق او مؤسسات البيئة والصحة والتعليم وبالتالي تكون ادارة المؤسسات الادارية والدوائر البيئية والصحية والتعليمية من مهام وواجبات مجالس المحافظات.

وفي الختام.. لا يعني ان مخالفة مجالس المحافظات لواجباتها وارتكابها مخالفات ادارية ومالية -تضر بسكان المحافظة- انها ستكون بمنأى عن المسائلة القانونية او الشعبية، حيث توجد عدة قنوات من الرقابة امام تصف المجالس، كجرائم الرشوة والاختلاس وخيانة الامانة، كما تتمثل الرقابة على صحة الاوامر والقرارات الادارية التي قد يصدرها المجلس مخالفة للقانون، هذا فضلا عن رقابة قضاء المحكمة الاتحادية العليا والتي تراقب الفصل في المنازعات المتعلقة بتفسير الدستور.

نظرة في مأزق الاقتصاد العراقي اليوم

بقلم / صبحي حداد

بداية لابد من القول ان اية مشكلة مهما كان حجمها سواء على الصعيد الشخصي او الحكومي وحتى الدولي لابد من وجود اسباب وخلفيات متعددة لتلك المشكلة او الأزمة مما يستوجب حلها قبل ان تستفحل مضاعفات اخرى.

ومن اجل الخلاص من تلك الازمة والوصول الى الحلول الصحيحة علينا اولا وقبل كل شيء دراسة ومعرفة تلك الاسباب والخلفيات مهما كانت ليتسنى لنا تحديد المسالك الصحيحة لانهاء وحل تلك الازمة.

وبهذه المناسبة اقول علينا بداية ان نعلم جيداً ان عظمة رجال السياسة والاقتصاد ايا كان موقفهم تكمن في حلها للازمات في الظروف الصعبة او المعقدة كما هو حالنا في الاقتصاد العراقي الحالي" وخلقهم المناخ المناسب والتحامهم في قلب الازمة بمفاتيح علمية وعملية بايدي الكفاءات الحقيقية والا ما جدوى عظمة الاعمال والخبرات اذا كانت الازمة من السهولة وفي ظروف طبيعية؟.

لذا علينا ان ندرك ان ازمة الاقتصاد العراقي معقدة وصعبة للغاية وكما هو معروف كما اسلفنا فان لذلك خلفيات واسباباً معروفة لاحصر لها، منها على سبيل المثال

اولا: حرب بلا هوادة على الحرية والديمقراطية لعقود طويلة.

ثانيا: حرب على الثقافة والعلم.

ثالثا: حرب على الانسان والانسانية.

رابعاً: الحروب العسكرية المتعددة والمتواصلة.

خامساً: الحصار الاقتصادي اثر الحروب العسكرية.

سادساً: التخطيط العشوائي والارتجالي للاقتصاد العراقي.

سابعاً: تنفيذ مشاريع ضخمة "غوغائية" غير منتجة مما ساعد على خلق شبح التضخم المالي.

ثامناً: تهميش المواطن والكفاءات الحقيقية.

تاسعاً: هجرة العقول خارج العراق.

عاشراً: انتشار الفساد الاداري.

حادي عشر: تدني المستوى العلمي والجامعي بشكل خاص.

وهناك سلسلة طويلة من الاسباب المباشرة وغير المباشرة ساهمت بخلق ازمة الاقتصاد العراقي التي يعاني منها الشعب العراقي بالكامل حتى الساعة، وخاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة..

هنا لسنا بصدد ذكر اسباب وظروف خلق الازمة الاقتصادية بل لتكوين فكرة خلق هذه الازمة كما هو معروف للجميع ولكن نحن كمواطنين وكاقتصاديين بشكل خاص علينا واجب انساني ووطني اولاً ان نبدي رأينا المتواضع في فضاء حرية اليوم عن ايجاد بعض الحلول للخروج تدريجيا من هذه الازمة التي نعاني منها..

بداية اقول ان مبدأ العمل في حل هذه الازمة يقوم على قاعدة اساسية وهي "لا سياسة بلا اقتصاد ولا اقتصاد بلا سياسة" وعلى هذا التوأم الاساسي والعمود الفقري تبنى عليه الحلول الناجحة رغم كون السياسة في اعتقادنا هي المفتاح الجامع "ماستركي" ان صح التعبير اذا نبدأ في اوليات الازمة

– الارهاب الداخلي والخارجي المسلح.
– الارهاب الداخلي والخارجي الثقافي والاعلامي.
– الفساد الاداري.
– البطالة الحقيقية.
– البطالة المقنعة.
– التضخم المالي.
– الخدمات العامة– كهرباء، ماء، مجاري، مواصلات.
– الطاقة والمحروقات.
– محنة الحالة الزراعية.
– محنة الحالة الصناعية.
– محنة البيئة باشكالها –غذاء، ماء، هواء.
– محنة التربية والتعليم.
– محنة الصحة والدواء.
– محنة القضاء

وهناك وهناك الخ من الهموم والمشاكل في خزين الازمة العراقية.

ومن اجل حل او بداية معالجة هذه الازمات المعقدة برأينا لا يمكن باي حال ان نطلب من السلطة العراقية المنتخبة استعمال العصا السحرية ولا يعني كذلك ان تبقى هذه السلطة في سبات سنة بعد اخرى رغم ظروفها المعروفة وخاصة بعد تأسيس وانتخاب الجمعية الوطنية وتكوين السلطات لذا نعتقد برأينا الشخصي ان بداية الحل لازمة الاقتصاد الحالي يكمن في اعتماد وزارة تخطيط فاعلة ودقيقة وخاصة بان يكون السيد وزير التخطيط تكنوقراط وبالامكان تعيين وكلاء وزير تخطيط تكنوقراط للقيام بمهام الوزارة اضافة للوزير ومن خلال هذه الوزارات يمكن تبني مبدأين لمعالجة الاقتصاد العراقي

الاول: الحلول الانية السريعة والمباشرة.

الثاني: الحلول طويلة الامد "خطة ثلاثية او خماسية او اكثر".

وما يفيدنا بهذا الموضوع هو الحل السريع ونترك خطة التنمية الاجلة لاحقا لوزارة التخطيط.

ومن اجل مباشرة السلطة التنفيذية بعملها والتي ستعاني من جبال هائلة من المشاكل والمهام الواجب الاسراع بحلها لذا ينبغي ازالة ما يمكن من تلك المشاكل قدر الامكان عن الحكومة واشراك القطاع الخاص بتحمل المسؤولية قدر الامكان لان السلطة مهما كانت وخاصة السلطة القادمة ستعاني من القوانين والروتين القديم الذي تعتمد عليه حاليا وهذا يتطلب وقتا طويلاً ثم تعاني من الفساد الاداري اضافة لافتقارها الاجهزة والتكنولوجيا الحديثة وكذلك الملاكات الكفوءة عليه من المفضل خصخصة بعض المنشآت واتخاذ بعض القرارات الاساسية منها:

اولا– بيع وسائل الانتاج رديئة الجدوى الاقتصادية بسبب ادارة وتكاليف الادارة الحكومية.

ثانياً– بيع المؤسسات ذات المردود السريع للمواطنين كشركات مساهمة.

ثالثاً– اناطة بعض الخدمات العامة "خاصة العائدة لوزارة البلديات الى شركات اهلية.

رابعاً– اعادة النظر في قوانين الاستثمار الداخلي والخارجي.

خامساً– استحداث وسائل الائتمان المصرفي تحت رقابة البنك المركزي العراقي وخاصة ما يتعلق بالمصرف الصناعي والزراعي لغرض تنشيط وتنمية قطاع الصناعة والزراعة.

سادساً– الاسراع بتطبيق قانون سلم رواتب الموظفين لكافة الوزارات.

سابعاً– تطبيق قانون التقاعد الجديد "مدني– عسكري– الضمان الاجتماعي".

ثامناً– تطبيق الفقرتين اعلاه ستحقق امتصاص البطالة بين الشباب المتخرجين لسنوات عدة.

تاسعاً– والاهم من كل ذلك هو الغاء البطاقة التموينية فوراً وايجاد الية وانسيابية جديدة بدلا عنها حيث ان هذه البطالة خلقت نتائج سلبية اقتصادية واجتماعية واضحة في المجتمع العراقي تزيد كثيراً على المنافع الناتجة عنها عليه بالامكان تعويض البطاقة التموينية موقتاً بالدفع النقدي ولكن ليس بالالية التي قامت بها وزارة التجارة موخراً باصدار مذكرة اذن دفع لتعويض بعض نواقص التموين السابقة حيث خلقت امتعاظاً ومعاناة جديدة للمواطن والمصارف بشكل خاص عليه يكون البديل النقدي بانسيابية سلسلة مدروسة وبالتنسيق مع الجهات المالية والمصرفية والخدمية ولا مجال لتفصيل هذا الموضوع هنا، مع ملاحظة موت والغاء التعويض تدريجياً بعد تحسن الحالة المعاشية للطبقات الردينا بالمجتمع.

ان ازالة هذا الجبل "البطاقة التموينية" عن كاهل السلطة الجديدة يحقق لها نتائج مهمة للغاية اولها وفي المقدمة ازالة الادارة المعقدة للموضوع وثانيها انهاء حالة الابتزاز والفساد الاداري والمالي الداخلي والخارجي بشكل خاص كما اوضحته وسائل الاعلام الرسمية كما ينتهي بذلك اساطيل وجيش من العاملين والوسطاء الذين سوف يسخرون في النشاط الخاص او في الاجهزة وزارة التجارة كما ان هناك شعور عند المواطن طيلة السنوات الماضية وكأنه يستجدي لقمة العيش من الحكومة اضافة لكل ذلك فان الغاء البطاقة التموينية سيخلق المناخ المناسب لتنشيط قطاع التجارة داخلياً او خارجياً وينتج عنها منافسة حرة نوعا وكما وسعرا ورغم محاذير زيادة اسعار السلع الغذائية الاساسية الا ان المنافسة بعد فترة قصيرة جداً تعيد توازن الاسعار تماماً كما حصل في السلع الكهربائية، وخاصة ان وزارة التجارة لها الخبرة الكافية في توازن السوق خلاصة قولنا: بعد ازاحة جملة الامور اعلاه الاقتصادية والخدمية عن كاهل السلطة وقيام القطاع الخاص بهذه المهام سعيا وراء المنافع والمكاسب المتبادلة لذا سوف يتحقق للمواطن العراقي بعض متطلبات التي ينم عنها في الشارع وكذلك سيحقق للسلطة الجديدة منافع مادية ومعنوية نذكر منها

الاول– تنشيط الحركة التجارية "خاصة بعد الغاء البطاقة التموينية" والصناعية والزراعية في سلسلة الاقتصاد.

ثانياً– ازالة قسم كبير من الاعباء الحكومية والمسؤولية الادارية التي تعاني منها السلطة.

ثالثا– تنشيط القطاع الخاص وامتصاص البطالة بين العاطلين.

رابعاً– تحقيق مردود مالي وضرائب لخزينتي الدولة.

خامساً– يساعد توفير العمل والعيش للمواطن "الحد ولو الى حد ما" من الارهاب الذي احد اسبابه الحاجة المالية.

سادساً– كسب ثقة المستثمرين العراقيين والاجانب كون اتجاه الاقتصاد هو نحو "اقتصاد السوق" عليه سيكون للمنافسة مناخ ملائم للاستثمار.

ختاماً: نعتقد ان الاجراءات الاقتصادية السريعة سيكون لها مردود سريع في الشارع العراقي وكذلك ستمتص هذه الاجراءات معاناة ونقمة الانسان حيث ستكون هذه الاجراءات كما ذكرنا جرعة مسكنة نبتديء بها ليستمر الاقتصاد بتحسن نوعي تدريجي موازياً لخطة السلطة القادمة طويلة الامد.

ثقافة السلطة او سلطة الثقافة

ذنون محمد

ان هذا العنوان هو من الاسباب الاساسية التي ادت الى انحطاط مستوى الثقافة الانسانية في السابق بل حتى في العصور اللاحقة وذلك لكون الثقافة والسلطة ضدان لا يمكن لهما بأي حال من الاحوال أن يجتمعا خصوصا وان بعض الانظمة السياسية ارادت ان تجيش جيوش المثقفين من اجل بعض المصالح الانية ولا يهمها

الايمان بها كنص آلهي واجب الطاعة ضاربا بعرض الحائط كل الاراء الاخرى من تطلعات المثقفين أوحداثة المفكرين في صهر العلوم المختلفه لخدمة طبقة المجتمع من اجل بناء الحضارة الانسانية التي يسعى لتشيدها المبدعون بعيدا عن رقابة النظام السياسي وثقافتها السلطوية خصوصا وأن الكثير من الشعوب قديما أو حتى حاضرا عانت من هذا الورم السرطاني الذي أخرج

ضحية لمنطق واحد يسعى الى تثبيت دعائم السلطة او تثبيت عرش السلطان.

اذن الكثير من الانظمة السياسية وفي فترات مختلفة ومن اجل تقوية عرشها سعت الى دعم بعض المثقفين الذين ارتضوا بهذه المهنة المربحة ليكونوا الابواق التي تدعوا لهم وتمجد حتى لأخطائهم الكارثية وايضا برمجة المجتمع على نمط فكري واحد وتشديد الرقابة على

السجون أو ذهبت حياتهم في لحظات غامضة.

ولذلك فأن الكثير من المثقفين ممن لا يؤمن بهذا النمط السلطوي فضل الخلاص بجلده وفكره والفرار من السلطة الى امصار الارض المختلفة خصوصا تلك التي تحترم المثقين وتفتح الابواب على مصراعيها امامهم والتي لا يهمها الا الثقافة وفكرها المستنير والتي تحترم الرأي والرأي ألاخر

السلبيات ومعالجة زلات البعض وبألتالي هي وسيلة لتصحيح المسار العام للمجتمع ألانساني. أذن الكثير من مبدعينا وفي المجالات المختلفة وجدوا ضالتهم هناك حيث استقبلهم المجتمع الغربي بأحضان دافئة تقديرا لجهودهم وأبداعات عقولهم في خدمة المجتمع ألانساني بصورة عامة بل انهم سخروا لهم جميع الاشياء التي يمكن أن تزيد ابداعهم أو علومهم الثره.

المختلفة وبها أصبحت بغداد منارة العلم وبوابة التاريخ.

ويمكن أعتبار النهضة الصناعية التي تشهدها اوربا الان خير مثال على ذلك فهي سمحت للمبدعين في العلوم المختلفة بأن يبرزوا اعمالهم او طاقاتهم الكبيرة على ساحة الوجود بعيدا عن اعين الرقابة أو بمعنى أدق بعد أن اعطتهم الحرية المناسبة فأصبح المجتمع ألانساني برمته لا يستطيع